

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية
(2)

تشريعات العمل في الدول العربية الخليجية
- دراسة مقارنة -

الدكتور يوسف الياس

تقديم

لقد اصبح التخطيط العلمي القائم على اسس موضوعية وضوابط منهجية، واحداً من ابرز سمات حركة التغيير الاجتماعي والتطور الحضاري في المجتمع العربي الخليجي المعاصر رغم حداثة تجربته في هذا المجال، كما اصبح الجهد العلمي بمؤسساته وانشطته المختلفة، يمثل مرتكزاً اساسياً تتحدد من خلاله ابعاد واهداف خطط التنمية ومشاريعها الطموحة التي تشهدها اقطار المنطقة وهي تتجه نحو مرحلة جديدة من مراحل التحديث والنماء الاقتصادي والاجتماعي الشامل.

ومن حيث المنطلق ادرك مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية اهمية البحث العلمي ودوره المؤثر في تعزيز جهود وخطط التنمية في اطارها الاقليمي الجماعي المشترك.

ومن هذا المنظور ايضاً أقر المجلس في ختام اعمال دورته الخامسة في مطلع عام 1983، اول خطة خمسية للبحوث العمالية والاجتماعية، التي تم اختيار ابحاثها وصياغة مفرداتها ضمن اولويات محددة وفي ضوء معايير موضوعية، كما تميزت دراساتها بسمات ومنطلقات واحدة اهمها كون جميع تلك الدراسات ميدانية استطلاعية ذات طابع مقارن تهدف الى الوقوف على ابعاد الموضوع او الظاهرة او المشكلة وتحديد حجمها وخصائصها المتميزة في الدول الاعضاء، كما تسعى جميع هذه الدراسات الى توفير مجموعة من المعلومات المتكاملة والبيانات الدقيقة اللازمة لرسم سياسة خليجية مشتركة وصياغة برامج العمل المنفذة لهذه السياسة سواء على المستوى القطري الذي تحكمه خصوصيات وظروف وامكانيات كل

دولة، أم على المستوى الاقليمي الذي يتميز بحد ادنى مشترك من التصورات وامكانيات التنفيذى تلتقى عندها كل الدول الاعضاء.

ومن اهم الدراسات التي اشتملت عليها الخطة والتي قام مكتب المتابعة بانجازها حتي الآن، دراسة مقارنة عن تشريعات العمل في الدول العربية الخليجية وهي موضوع هذا العدد من سلسلة الدراسات العمالية والاجتماعية، واهمية هذه الدراسة ليست في كونها محاولة للتعرف على واقع واتجاهات التشريعات العمالية في الدول العربية الخليجية فحسب، وانما لكونها خطوة ضرورية واساسية في مجال تقريب وتوحيد قوانين العمل في هذه الدول وما تنطوى عليه مثل هذه الخطوة من دلالات ايجابية عميقة التأثير على مسيرة التعاون والعمل العربي الخليجي المشترك وآفاقه المستقبلية، لا سيما وان الواقع والمعطيات التي كشفت عنها هذه الدراسة والنتائج والمؤشرات التي توصلت اليها ستكون ذات أثر مباشر في عملية التنسيق بين الدول الاعضاء في مجال تقريب وتطوير تشريعات العمل لتلائم والاوزاع الاجتماعية والعمالية السائدة والمتجددة في الدول العربية الخليجية ولتكون خطوة متقدمة نحو توحيد هذه التشريعات وهو ما استهدفته الدراسة وتطمح اليه الدول الاعضاء على المدى البعيد.

ولقد حظي موضوع الدراسة باهتمام السادة المسؤولين بالدول الاعضاء، كما تركزت حول مناقشات بناءة ومستفيضة اثناء اجتماعات الدورة السادة لمجلس الوزراء ولجنة الخبراء الامر الذي عكس مدي حيوية الموضوع واهمية القرارات التي اصدرها المجلس بشأنه في اطار مساعيه الحثيثة والمتواصلة لتحقيق المزيد من خطوات التنسيق العمالي والتكامل الاجتماعي في اقطار الخليج العربي، كما عكس في الوقت ذاته مقدار

في التعريف بهذه الدراسة

تعد هذه الدراسة بناء على تكليف من مكتب المتابعة/مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، وطبقاً لخطة البحوث الخمسية، فقد حددت أهداف الدراسة العامة فيما يلي:

1. تحديد أوجه التماثل والاختلاف بين قوانين العمل بالدول العربية الخليجية، ومدى ملائمتها للاوضاع الاجتماعية والعمالية السائدة والمتجددة في الدول العربية الخليجية.
2. اقتراح سبل التقريب بين هذه القوانين، وامكانيات تطويرها على ضوء معطيات الواقع بهدف توحيدها مستقبلاً.
3. وضع معالم واسس السياسة الخليجية المشتركة والمقترحة للتنسيق بين الدول الاعضاء في مجال تشريعات العمل وبرامج العمل المقترحة لتنفيذ هذه السياسة.

واذا كانت الخطة قد خصت هذه الدراسة بأهداف محددة - وحسناً فعلت - فان هذه الدراسة ستلتزم ايضاً بالسلمات المشتركة للبحوث التي حددتها الامانة العامة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، لبحوث خطتها الخمسية الاولى، والتي نجتزئ منها السلمات الهامة التالية:

1. ان المرحلة التي يمر بها مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، تفرض ان تكون الدراسات المقترحة، دراسة استطلاعية مسحية ، تهدف الى الوقوف على الظاهرة او

المشكلة، وتحديد حجمها وخصائصها المشتركة في الدول الاعضاء.

ان هذه السمة التي حددت للدراسة، والتي هي وليدة تشخيص صائب لعمل خليجي مشترك لا يزال في بداياته الاولى، تفرض علينا ان نبحت اولاً فيما هو - موجود- فعلاً في الدول العربية الخليجية من قواعد قانونية منظمة لعلاقات العمل، واستكناه احكامها وتحليلها تحليلاً دقيقاً للتعرف على اتجاهاتها المختلفة، والبحث في اوجه الاختلاف فيما بينها، والسعي لمعرفة ما اذا كانت الاختلافات القائمة، في حالة وجودها- اختلافات شكلية او اختلافات اقتضتها فنون الصياغة القانونية، او اختلافات اصيلة تمتد جذورها الى اختلاف في الواقع الاجتماعي او في النظام الاقتصادي والسياسي.

ان مثل هذه الدراسة، قد افتقرت اليها - مع شديد الاسف- العديد من المناقشات واللقاءات والمؤتمرات التي عقدت على صعد مختلفة على المستوي العربي، سواء كانت رسمية ام غير رسمية، فالكل يعلم ان الدعوة على المستوي العربي الى توحيد قوانين العمل في الدول العربية، قد بدأت رسمياً في اطار جامعة الدول العربية في تشرين الأول /اكتوبر 1949م، وكانت جميع القرارات التي اتخذت منذ ذلك الوقت في هذا الشأن تنتهي دائماً الى انه ليس من اليسير تحقيق توحيد هذه القوانين ، وانه لا بد من ان تكون الخطوة المبدئية هي العمل على التقريب فيما بينها ، والسعى الى تحقيق حد ادني مشترك من المستويات التي ينبغي ان تلتزمها التشريعات في كل دولة عربية، وكان التبرير المعتمد لمثل هذه القرارات هو

اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، فضلاً عن الاختلاف في درجة التقدم الاقتصادي في كل منها.

وبقينا ان هذا الاتجاه في التبرير يستند في بعض جوانبه الى العديد من المبررات الموضوعية، الا ان الذي ينقص كل هذه الجهود هو انها لم تتوفر على دراسة معمقة لقوانين العمل العربية في جميع احكامها، في ضوء مقارنة علمية لقواعدها للتعرف على اوجه التماثل والاختلاف، وتبين المديات بين هذا التماثل والاختلاف ومدي ارتباطه بعوامل موضوعية حقيقية، ولهذا فان وقوفنا امام قوانين العمل في الدول العربية الخليجية وقفة تأمل متعمقة، ستساعدنا على التعرف على الخصائص المشتركة لهذه القوانين، ودرجة التباين فيما بينها، واسباب ذلك تفصيلاً.

2. ان الدراسات المقترحة من قبل تطمح جميعها الى الوصول الى مجموعة من المعلومات والبيانات التي تساعد على اقتراح معالم واسس لسياسة خليجية مشتركة ازاء موضوع الدراسة، ومن ثم اقتراح مجموعة من برامج العمل المنفذة لهذه السياسة على المستويين، المستوى المحلي الذي تحكمه خصوصيات وامكانيات كل دولة، والمستوى العربي الخليجي، الذي يتميز بحد ادني مشترك من التصورات وامكانيات التنفيذ تلتقي عنده كل الدول الاعضاء.

وبهذه السمة، فان هذه الدراسة ليست بحثاً اكاديمياً يدور في اطار العلم المجرد، بل هي دراسة هادفة واضحة الغايات، فمن بين اهدافها التي سبقت الاشارة اليها، امكانيات تطوير قوانين العمل في الدول العربية الخليجية على ضوء معطيات الواقع، بهد

المراجع

1. دولة الامارات العربية المتحدة قانون اتحاد رقم (8) لسنة 1980 في شأن تنظيم علاقات العمل.
- 2 دولة البحرين الصادر بالمرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1976م.
- 3 المملكة العربية السعودية نظام العمل والعمال الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/21 في 6/9/1389هـ.
4. الجمهورية العراقية قانون العمل رقم (151) لسنة 1970.
5. سلطنة عمان قانون العمل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 34 لسنة 1973.
- 6 دولة قطر قانون العمل رقم (3) لسنة 1962م.
- 7 دولة الكويت قانون العمل في القطاع الاهلي رقم (38) لسنة 1964.

ثانيا: المراجع العربية:

1. الدكتور أحمد زكي بدوي: تشريعات العمل في الدول العربية ومستويات العمل الدولية، الاسكندرية 1965.
2. الدكتور اسماعيل غانم: دروس في قانون العمل، القاهرة 1961.
3. امين عز الدين: المفاهيم الاساسية لمستويات العمل العربية والدولية، بحث مقدم الى الحلقة الدراسية التي نظمها مكتب المتابعة في الشارقة ، مايو 1982.
4. الدكتور اكثم الخولي: دروس في قانون العمل ، القاهرة 1957.
5. الدكتور اكثم الخولي: الجوانب القانونية لاشتراك العاملين في ادارة المشروعات الاقتصادية ، القاهرة 1970.
6. الدكتور بدر جاسم اليعقوب : المسؤولية عن استعمال الاشياء الخطرة في القانون الكويتي، رسالة دكتوراه مقدمة الى جامعة القاهرة 1977.
7. حامد مصطفى: الالتزامات والعقود في الشريعة الاسلامية ، بغداد 1943-1944.
8. عبدالله غلوم حسين: التوفيق والتحكيم في تشريعات العمل العربية الخليجية في ضوء مستويات العمل العربية والدولية، بحث مقدم الى الحلقة الدراسية التي نظمها مكتب المتابعة في الشارقة، مايو 1982.
9. الدكتور محمد امين ملش: محاضرات في تشريع العمل البحري وتوحيده في البلاد العربية، منشورات معهد الدراسات العربية العالية القاهرة، 1959.
10. الدكتور محمد لبيب شنب : شرح قانون العمل ، الطبعة الثالثة، القاهرة 1976.

11. الدكتور محمود جمال الدين زكي: عقد العمل في القانون
المصريين، القاهرة 1956.

12. الدكتور محمود جمال الدين زكي: قانون العمل الكويتي،
مطبوعات جامعة الكويت 1972.

13. نقولا صراف : دور منظمة العمل الدولية في وضع
مستويات العمل الدولية وتأثيرها على مستويات العمل القطرية،
بحث مقدم الى الحلقة الدراسية التي نظمها مكتب المتابعة في
الشارقة ، مايو 1982.

14. الدكتور هشام رفعت هاشم: عقد العمل في الدول العربية ،
القاهرة 1965.

15. الدكتور يوسف الياس: المساهمة النقابية في تطبيق قانون
العمل ، الطبعة الثانية ، بغداد 1975.

16. يوسف الياس : الحماية القانونية للأجر ، رسالة دكتوراة
مقدمة الى كلية الحقوق بجامعة عين شمس 1977.

17. الدكتور يوسف الياس : قانون العمل العراقي الجزء
الاول/علاقات العمل الفردية، بغداد 1980.

18. الدكتور يوسف الياس : الحد الادنى للاجور ، دراسة قانونية
اقتصادية منشورات المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل،
بغداد 1980.

19. الدكتور يوسف الياس : اللجان المشتركة الاستشارية على
مستوى المنشأة والصناعة وصورها القانونية والتطبيقية وتجربة
الاقطار العربية ، مجلة دراسات عمالية العدد (11) 1980.

20. الدكتور يوسف الياس : عقد العمل بالدول العربية الخليجية
بحث مقدم الى الحلقة الدراسية التي نظمها مكتب المتابعة في
الشارقة ، مايو 1982.

21. الدكتور يوسف الياس : التفتيش العمالي بالدول العربية
الخليجية في ضوء مستويات العمل العربية والدولية، بحث مقدم الى
الحلقة الدراسية التي نظمها مكتب المتابعة في الشارقة ، مايو
1982.

22. يوسف جعفر سراج النور: البناء التنظيمي لقطاع العمل
وإدارات الشؤون الدولية في وزارات العمل والشؤون الاجتماعية
بالدول العربية الخليجية، بحث مقدم الى الحلقة الدراسية التي نظمها
مكتب المتابعة ، الشارقة ، مايو 1982.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1. بران: احكام القضاء في قانون العمل، سيري - باريس 1967.
2. بران وجالان: قانون العمل ، سيري ، باريس 1958.
3. ديران وفيتي: المطول في قانون العمل ، ج2، دالوز - باريس
1950
4. كاميرلنك: نزول العامل ، مقالة في مجلة القانون الاجتماعي،
ديسمبر 1960.

المحتويات

الصفحة
من - إلى

6-5

9-7

2-10

مقدمة: نشأة وتطور قوانين العمل العربية الخليجية

1. الظروف والعوامل التي تحكمت في نشأة وتطور قوانين العمل

العربية الخليجية

17-10

20-17

2. أساليب ومدارس التقنين في الدول العربية الخليجية

41

3. العلاقة بين السياسة الاجتماعية والقانون.....

53

4. أهداف السياسة الاجتماعية.....

63

5. إعداد السياسة الاجتماعية وإقرارها.....

90

6. تنفيذ السياسة الاجتماعية.....

103

القسم الثاني/ السياسات الاجتماعية/ الإطار القانوني.....

106

1. أحكام عامة.....

109

2. أهداف السياسات الاجتماعية.....

130

3. إعداد السياسات الاجتماعية وإقرارها.....

143

4. تمويل السياسات الاجتماعية.....

150

5. تنفيذ السياسات الاجتماعية.....

* * *